النظير اللغوي عند سيبويه
بين تأصيل المفهوم وتطور الاستعمال

د . أحمد حسن العزام[1]

ملخص:

يتناول هذا المطلب بالدراسة ظاهرة النظير اللغوي عند سيبويه. إذ يُعد النظير اللغوي من القواعد اللغوية القديمة التي تناولها الأوئل من علماء اللغة على مستوى التطبيق لا مستوى المفهوم والاصطلاح, وسيبويه من العلماء الذين استطاعوا الإفادة من ممارسات الأوئل وتطبيقاتهم لفكرة النظير في تفسير الكثير من الظواهر اللغوية. وبما أن عصر سيبويه شكل حلقة مهمة في تطور الدرس اللغوي وأدواته فقد استطاع سيبويه تقديم مفهوم متطور عن سابيقيه للنظير اللغوي وآلية استعماله في تفسير الظواهر اللغوية بطرائق متعددة, منها: الحمل والاستئناس والتعليل والاستدلال.

Abstract

The linguistic counterpart at Seabway between the rooting of the concept and the development of use

This study deals with the phenomenon of the linguistic counterpart at Seabway. The linguistic counterpart is one of the oldest linguistic bases that linguists have dealt with at the level of application, not the level of concept and terminology,

(1) **د. أحمد حسن العزام:** قسم اللغة العربية، كلية اربد الجامعية– جامعة البلقاء التطبيقية.

(ISSN : 2536 - 9555)

and of the scholars who have been able to benefit from the practices of their parents and their applications of the idea of the counterpart in the interpretation of many linguistic phenomena. Since the age of Seabway formed an important link in the development of the language lesson and its tools, Seabway was able to present a sophisticated concept of Sabicih to the linguistic counterpart and the mechanism of its use in the interpretation of linguistic phenomena in several ways, including: pregnancy, reasoning, reasoning and reasoning.

الكلمات الدالة: النظير/ اللغوي/ سيبويه/ الحمل/ قياسي/ سماعي.

المقدمة:

إن مرحلة التقعيد اللغوي التي عرفها عصر سيبويه هي مرحلة مهمة جدا في طروحاتها الفكرية التي أثْرت الفلسفة النحوية عند العرب, ومصطلح النظير واحد من هذه المفردات التي تحتاج إلى اهتمام حقيقي لتسليط الضوء عليها وتوضيحها. علما أن مفهوم النظير كان متداولا بين الأوئل من علماء العربية في البلاغة والصرف والأصوات وحتى في الشعر والنثر, ولكن كان استعمال مفهوم النظير مقصوراً على الممارسة العملية له، من دون الأدب النظري، أو حتى التّصريحِ بلفظةِ النَّظير. ومع تطور الدرس اللغوي بعد القرن الأول بدأ مفهوم النظير يتطور بين الأوئل ويأخذ مكانة علمية في تفسير الظواهر اللغوية. وعليه جاءت ممارسات الأوئل لمفهوم النظير قبل سيبويه بجهد مميز للخليلُ، الذي يُمثِّل قمة الهرم في

تلك الحقبة، إذ استعمل النَّظير، وأكدَّه نوعاً من أنواع القياس، وثبّت دعامة هذا المدلول لـ (النَّظير)، الّذي بدأت بوادرُه مع الدّؤَلي بتلك الملاحظات التي جمعها في أثناء نقطه المصحف الشّريف نقط الإعراب، ومع الحضرميّ بانتقاداته واعتماده المتناظرات في إصدار أحكامه. ومروراً بيونس بن حبيب الذي نضجت عنده معالم هذا القياس، بتطبيقه إيّاه على ظواهر ثبتت سماعاً وقياساً، وانتهاءً بالخليل، والواقع الّذي لُمِس عنده، فهيّأ به للمرحلة الّتي تلته في عصر سيبويه تلميذه النجيب.

وعليه جاءت هذه الدراسة للبحث في تطور مفهوم النظير عند سيبويه, وآلية الاستعمال التي مارسها في تفسير الظواهر اللغوية بطرائق متعددة, منها: الحمل والاستئناس والتعليل والاستدلال. وبعدُ فقد عرضت الدراسة هذا الموضوع في المحاور الآتية:

- **التمهيد**
- **النَّظير والتطور النّحوي والصّرفيّ عند سيبويه**
- **أنواع الحمل على النَّظير عند سيبويه**

أولاً: الحمل على النَّظير لفظاً

ثانياً: الحمل على النَّظير معنًى

ثالثاً: الحمل على النَّظير لفظًا ومعنًى

رابعًا: الحمل على النَّظير بأمورٍ أُخر

- **مظاهر من تطوّر النَّظير عند سيويه**

(ISSN : 2536 - 9555)

- الاستئناس بالنَّظير سماعًا وقياسًا عند سيبويه

- التعليل بالنَّظير عند سيبويه

- الاستدلال بالنَّظير عند سيبويه

التّمهيد:

النَّظير لغةً:

ساق العرب لفظة (النَّظير) في شعرهم، الّذي نعته ابن عباس بـ (ديوان العرب) في قوله: "الشّعر ديوان العرب، فإذا خفي عليهم الحرف من القرآن الذي أنزله الله بلغة العرب، رجعوا إلى ديوانها، فالتمسوا معرفة ذلك منه"[2]. فقال حاتم الطّائي:

إذا مات مِنّا سيّدٌ قام بعده نظيرٌ يُغني غَنَاه ويَخلُف[3]

وقال الرّاعي النّميري:

هي الشّمسُ وافاها الهلالُ بنوهما نجومٌ بآفاقِ السّماءِ نظائرُ[4]

وقال محمد بن مسلم:

يا واصلَ العُرب الّذي أضحى وليس له نظيرُ
لو كانَ مثلَك آخرٌ ما كان في الدنيا فقيرُ[5]

---

[2] إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل، 100 – 101.

[3] ديوان حاتم الطّائي، 70.

[4] ديوان الرّاعي النميري، 122.

[5] خزانة الأدب، 274/6.

يورد اللّغويون (النَّظير) بمعنى: المِثل والشِّبه[6]، فقيل الشّبيه في كل شيء[7]. وقيل: "المثل في كل شيء... ونظير الشّيء مثله.... وفي حديث ابن مسعود: (لقد عرفت النّظائر التّي كان رسول الله– صلّى الله عليه وسلّم– يقوم بها عشرين سورة من المفصّل)، سُمّيت نظائرُ لاشتباه بعضها ببعض في الطّول. والنّظائر جمع نظيرة وهي المثل والشّبه"[8]. وجاء في القاموس المحيط: "ونظورٌ ونظورةٌ وناظورةٌ ونظيرةٌ: سيدٌ ينظُر إليه، للواحد والجمع، والمذكّر والمؤنّث، أوْ قد تُجمع النَّظيرة على نظائر... والنَّظير والمناظر: المِثل كالنِّظر، بالكسر، والجمع: نُظراء"[9].

الفرق في المعنى بين النَّظير والمثيل والشّبيه:

جعل اللّغويون (النَّظير) بمعنى: المثيل والشّبيه، من دون أن يذكر جلُّهم فروقاتٍ في المعنى أو الاستعمال بين هذه الألفاظ. ولكن عدم إشارتهم إلى ذلك لا يعني– حتمًا– مساواتهم بينها في المعنى، شأنها في ذلك شأن الألفاظ التي جاء النَّظير حدّاً لها نحو: القِرنُ[10]، والقِتل[11]، والكُفءُ[12]، والنِّدُّ[13]. فكما أن لكلٍّ

---

(6) ينظر على سبيل التمثيل: العين/ مادة نظر. وتهذيب اللّغة/ مادة نظر. ومجمل اللغة/ مادة نظر. والمحكم والمحيط الأعظم/ مادة نظر. والمصباح المنير/ مادة نظر. وتاج العروس/ مادة نظر. ومعجم متن اللّغة/ مادة نظر.

(7) تاج العروس، 249/14. مادة نظر.

(8) لسان العرب، 194/14. مادة نظر.

(9) القاموس المحيط، 623. مادة نظر.

(10) ينظر: لسان العرب، 140/11. مادة قرن.

(11) ينظر: المصدر نفسه، 36/11. مادة قتل.

(12) ينظر: نفسه، 112/12. مادة كفأ.

(ISSN : 2536 - 9555)

مـن هـذه الألفـاظ مـا يميّـزه مـن (النَّظيـر)، فكـذلك (المثيـل والشّـبيه) فلهمـا خصوصـيتهما التّـي تميّزهمـا من (النَّظير) أولاً، ولكلٍّ مـا يميّزه عن الآخر ثانياً. فالنَّظير غير (المثيل والشّبيه)، وإن هو يتشابه معهما في وجهٍ ما. فنحن إذا قلنا: (فلانٌ نظيرك) و(فلانٌ مثيلك) و(فلانٌ شبيهك)، فالجمل الثلاث لا تستوي في معانيها، لأنَّ كلَّ لفظٍ من الألفاظ: (نظيرك وشبيهك ومثيلك) فيها، قامت بدورٍ ومعنًـى أُريـد بـه غيـر الّـذي أُريـد فـي غيرهمـا. وقـد أشـار أبـو البقـاء الكفـوي (ت1094هـ) إلـى أنّ (النَّظير) أخصّ من (المثل)[14]، وبخـلاف ذلك ذكر أبو هلال العسكري (ت395هـ) فالمثل عنده أخصُّ من النَّظير، يقول: "الفرق بين المثل والنَّظير أنّ المِثلين ما تكافآ في الذّات على ما ذكرنا، والنَّظير ما قابل نظيره في جنس أفعاله وهو متمكّن منها، كالنّحوي نظير النّحوي، وإن لم يكن له مثل كلامه في النّحو أو كتبه فيه، ولا يُقال النّحوي مثل النّحوي لأنَّ التّماثل يكون حقيقة في أخصّ الأوصاف وهو الذّات"[15].

وكـان السـيّوطي (ت911هـ) أكثـر تنبّهـا علـى لهـذه الفـروق، فوضّـح أمـر الاختلاف بينها بقولـه: "مسألة: ما الفرق بين المثيل والشّبيه والنَّظير؟ الجواب: المثيل أخصّ الثّلاثة، والشّبيه أعمّ من المثيل، وأخصّ من النَّظير، والنَّظير أعمّ من الشّبيه، وبيان ذلك أنّ المماثلة تستلزم المشابهة وزيادة، والمشابهة لا تستلزم المماثلة، فلا يلزم أن يكون شِبه الشّيء مماثلاً له. والنَّظير ربّما يكون مشابهاً، وحاصل هذا الفرق أنّ المماثلة تقتضي المساواة من كلّ وجه، والمشابهة تقتضي

---

[13]ينظر: نفسه، 89/14. مادة ندد.

[14]ينظر: الكليات، 363/4.

[15]الفروق اللغوية، 175.

الاشتراك في أكثر الوجوه لا كلّها، والمناظرة تكفي في بعض الوجوه ولو وجهاً واحداً". يُقال: هذا نظير هذا في كذا، وإن خالفه في سائر جهاته... وأمّا اللّغويون فإنّهم جعلوا المثيل والشّبيه والنَّظير بمعنى واحد"[16].

فالسّيوطي يوضّح تفرّد كلّ لفظة بمعنًى خاصٍّ يختلف عن معنى نظيرتها. وهذا التّفرّد أقرّ به اللّغويون، وإن هم لم يذكروا ذلك بصريح القول، والأمر عندهم ليس كما يقول السّيوطي بمساواتهم لها في المعنى، فهم لم يجعلوا الألفاظ الثّلاثة بمعنًى واحد، وحين يذكرون أنّ النَّظير بمعنى (المِثل والشّبه)، فليس مقصدهم التّماثل في كل شيء، أو التشّابه في كل شيء، يدلّك على ذلك ما جاء في لسان العرب أو تاج العروس مثلا. فصاحب اللّسان حين ساق معنى النَّظير قال: (المثل)، وأتبع ذلك (وقيل: المثل في كلّ شيء)[17]، والشّيء نفسه فعله صاحب التّاج، فحين أورد النَّظير بمعنى (الشّبيه)، أتبع ذلك (وقيل: الشّبيه في كلّ شيء)[18]. فقولهما: (وقيل) يعني أنّ المقول غير الذي قالا، وإلاّ لما دعت الحاجة إلى التّكرار، فعندهما (المثل) ليس (المِثل في كلّ شيء) و(الشّبيه) ليس (الشّبيه في كل شيء). فالقول (المثل) ثم إتباعها بـ (وقيل المثل في كل شيء) يعني أنّ المقصود بـ (المثل) (المثل في شيء)، ويقابلها (المثل في كل شيء)، وكذلك الأمر في (الشّبيه) و(الشّبيه في كل شيء)، فـ (الشّبيه) يُعني (الشّبيه في شيء) ويقابل هذا (الشّبيه في كل شيء).

---

[16] الحاوي للفتاوي، 273/2.

[17] لسان العرب، 194/14. مادة نظر.

[18] تاج العروس، 249/14. مادة نظر.

(ISSN : 2536 - 9555)

وقد يُقال: لِمَ لا يكون (النَّظير) بمعنى (المثيل في كلّ شيء) أو (الشّبيه في كلّ شيء)؟، والجواب عن ذلك من وجهتين: الأولى: إجماع اللّغويين على معنى (المثل والشّبه) لـ (النَّظير). والثّانية: أنّ ما ورد في (لسان العرب) و(تاج العروس) من عبارات (وقيل: المثل في كلّ شيء) و(الشّبيه في كلّ شيء) قد يعدّ من باب الافتراض لعدم ثبوت مَنْ قال بهذا، إذ لم أعثر فيما وقع بين يديّ من كتب في هذا المعنى.

وعليه فإنّ المثيل يعني المساوي، والشّبيه المشارك في أكثر الوجوه لا كلّها، والنَّظير أدنى من الشّبيه فهو الموازي أو المقابل لا المطابق.

النَّظير والتطور النّحوي والصّرفيّ عند سيبويه

تتلمذ سيبويه على الخليل، إلاّ أنّ التّلميذ وصل بعلمه مرتبة أستاذه بل وشيوخه، لكنّ هذا التلميذ كان صادقاً في النقل عنهم، ورفعته لم تمنعه من الوفاء لهم، فقابل فضلهم بتتويج جهودهم ونشاطه العلمي بالكتاب قرآن النّحو، الّذي كان كتاب لغة، ونحو، وصرف وأصوات.

لقد وُصِف النّحويون قبل سيبويه بأوصافٍ تدلّ على تمكّنهم وسعة علمهم، في النّحو والصّرف، فمنهم من بعج النّحو ومدّ القياس، ومنهم من كانت له مذاهب تفرّد بها، ومنهم من توسّع في هذا الأمر أو ذاك. وهذه الأوصاف لم تأت من فراغ، فليست سمة قائليها الارتجال، وإنّما اعتمدوا في وصفهم على النتاج الّذي قدّمه أصحابها في مجال النّحو والصّرف وغيرهما، فاستحقّوا بناءً على ذلك تلك المزيّات.

وقد أشرنا من قبل إلى أنَّ النَّظير بمدلوله القياسيّ، شأْنه شأْن المفردات الرئيسة في علمي النّحو والصّرف، كان أحد الأسباب، بل أهمّها، في رقيّ علميّ النّحو والصّرف وتطوّرهما. وأحد أسباب هذه النّعوت الّتي ذكرنا. وسيبويه الّذي أظهر علوم سابقيه وأثراها، ورُبَّما تجاوزهم في تكرار مصطلح النَّظير، الذي ردّده مئتين وسبع عشرة مرة، وقد أظْهرَ هذا المصطلح وطوّره فيما عرضه من تنظير وتفصيل، وقد جاء تحت عنوانات وأنواع وموضوعات مختلفة.

أنواع الحمل على النَّظير عند سيبويه

تعدّدت أنواعُ الأقيسةِ عند سيبويه، فشملت تلك الأقسام الّتي أوردها أبو البركات الأنباري[19]، وتلك الّتي أضافها السّيوطي[20]. وكان الحَمْلُ على النَّظير واحداً من تلك الأقيسة الّتي استعملها سيبويه واعتدّ بها، وتبلور مجموعةٌ من المظاهر الواردة في الكتاب واقع القياس على النَّظير، والأهميّة الخاصّة الّتي أولاها له. إذ أكْثَر سيبويه من أقيسة النَّظير، فقد وردت عنده مجموعةٌ كبيرةٌ من المسائل حُمِل فيها النَّظير على نظيره، بنوعٍ من التماثل الجزئيّ بينهما، سواءً أكان التماثل في اللّفظ، أم في المعنى، أم فيهِما معا، أم في غير ذلك[21].

أولاً: الحمل على النَّظير لفظاً

فمن أمثلة الحَمْل على النَّظير في اللّفظ عنده: قياس جمع تكسير الأسماء الثّنائيّة المحذوف ثالثها جمع قلّة على نظائرها الّتي لم تحذفْ. فكما يُجْمَع (قَدَم) جمع قلّة على (أقدام) يُجمع (أبٌ) جمع قلّة على (آباء)، يقول سيبويه تحت عنوان

(19) يُنظر: الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة، 105.
(20) يُنظر: الاقتراح، 63.
(21) يُنظر: الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه، 397.

(ISSN : 2536 - 9555)

(هذا بابُ ما كان على حرفين وليست فيه علامةُ التأنيث): "وإنْ كان أصله (فَعَلا) كُسّر من أدنى العدد على (أفعال) كما فُعِل ذلك بما لم يحذفْ منه شيء، وذلك أبٌ وآباء ... فبناتُ الحرفين تُكَسَّرُ على قياسِ نظائرها الّتي لم تحذف"[22].

وفي هذا الموضوع، استند سيبويه إلى النَّظير مرجعاً في كثير من أقيسته، ولا سيّما في موضوع تكسير الصِّفات إذا سُمّي بها، فإنَّها تكسَّر على قياسِ نظائِرها من الأسماء[23]، يقول سيبويه: "وإذا كُسِّرت الصفة على شيء قد كُسِّر عليه نظيرها من الأسماء كسّرتها إذا صارت اسماً على ذلك، وذلك شُجاع وشُجعانٌ، مثل زُقاق وزُقّان، وفعلوا ما ذكرتُ لك بالصّفة إذا صارت اسماً، كما قُلْتَ في الأحمر: الأحامر. والأشقر: الأشاقر، فإذا قالوا: شُقُرٌ أو شُقرانٌ، فإنّما يُحمل على الوصف، كما أنَّ الّذين قالوا: حارِثٌ قالوا: حوارثُ إذا أرادوا أنْ يجعلوا ذلك اسماً"[24] ويقول في موضع آخر: "وإذا جاءت صفةٌ قد كُسّرت كتكسيرهم إيّاها لو كانت اسماً، ثم سمّيت بها رجلاً كسّرته على ذلك التكسير، لأنّه كُسّر تكسير الأسماء فلا تجاوزه"[25].

ومن هذا المثال وغيره، يتبين أنّ سيبويه الذي اعتمد على محاكاة النَّظير في جزء من أقيسته، كان في الوقت نفسه يستنبط أو يتوسع بالقاعدة الصّرفية أو النّحوية استناداً إلى محاكاة النَّظير نفسه. فهو إذ يقيس جمع (فَعَل) ممّا حُذف

(22) الكتاب 3 / 597-598.
(23) يُنظر: المصدر نفسه 3/ 395 وما بعدها.
(24) نفسه 3 / 404.
(25) نفسه 3 / 4014.

آخره على (فَعَل) غير المحذوف الآخر، فإنّه وسّع القاعدة الصّرفية التي تضبط جمع (فَعَل) ممّا لم يُحذف آخره لتشمل (فَعَل) المحذوف الآخر.

ومن الحمل على النَّظير لفظاً تحوّل همزة الوصل إلى همزة قطع في الأفعال التي يُسمّى بها، قياساً على نظائرها من الأسماء المبدوءة بهمزة قطع، يقول سيبويه: "وإذا أردتَ أن تجعلَ (اقْتَرَبَتْ) اسماً قطعت الألف، كما قطعت ألف (اضرب) حين سمّيت به الرّجل، حتى يصير بمنزلة نظائره من الأسماء نحو: إصبع"[26].

ومنه قياسُ حذف العائد حملاً على حذف (ياء) اشهيباب، لطول اللفظ في كلّ منهما، يقول سيبويه: "قال النّمِرُ بن تَولَب:

فيومٌ علينا ويوم لنا ويومٌ نُساءُ ويومٌ نُسَرّ [27]

سمعنا من العرب ينشمن دونه. يريمن دون: نُساءُ فيه ونُسَرُّ فيه ... وإنّما شبّهوه بقولهم: الّذي رأيتُ فلان، حيث لم يذكروا الهاء. وهو في هذا أحسن، لأنّ رأيتُ تمام الاسم، به يتمّ، وليس بخبر ولا صفة، فكرهوا طوله حيث كان بمنزلة اسمٍ واحدٍ، كما كرهوا طول اشهيباب فقالوا: اشهباب"[28].

ويشير سيبويه في مثالٍ آخر إلى رؤيته في الحَمْل على النَّظير لفظاً، وطبيعةُ هذا الحملِ، الّذي يقتضي– ببحسب رأيه– المماثلة في جزئيّةٍ ما بين النظيرين، وليس المماثلة التامّةُ، حتى يجري القياس، يقول سيبويه في أثناء كلامه على

(26) الكتاب، 3 / 256.
(27) شعر النّمر بن تولب، 56.
(28) الكتاب، 1 / 86 – 87.

(ISSN : 2536 - 9555)

الشيئين اللّذين ضُمَّ أحدهما إلى الآخر فجُعِلا بمنزلةِ اسمٍ واحدٍ، نحو حَضْرَمَوْت وبَعَلْبَك: "ومثلُ ذلك الخازِ بازِ– نوع من الذباب عند بعض العرب، وعند بعضهم: الداء–. ... جعلوا لفظهُ كلفظ نظائرِه في البناء، وجعلوا آخره كسراً كـ جَيْرِ وغاقِ؛ لأنّ نظائره في الكلامِ الّتي لم تقعْ علامات إنّما جاءت متحركةً بغير جرٍّ ولا نصْبٍ ولا رفْعٍ، فألحقوه بما بناؤُه كبنائِه، كما جعلوا (حَيْثَ) في بعض اللّغات كأينَ وكذلك حينَئِذٍ في بعض اللّغات، لأنّه مضافٌ إلى غير متمكنٍ، وليس كأين في كلّ شيءٍ. كما جعلوا الآن كأين وليس مثله في كلّ شيء، ولكنّه يُضارعه في أنّه ظرف، ولكثرته في الكلام، كما ضارع حينئذٍ أين في أنّه أُضيف إلى اسم غير متمكّن، فكذلك صار هذا ضارع: خَمْسَةَ عَشَرَ في البناء، وأنّه غيرُ عَلَم"[29].

ثانياً: الحمل على النَّظير معنـًى

وفي حمل النَّظير على نظيره معنـًى، وردت أمثلة كثيرة في الكتاب، اعتمد سيبويه فيها على تقارب المعنى بين النظرين، فحمل أحدهما على الآخر، ومن ذلك إعمال اسم الفاعل منوّناً في المفعول به عمل الفعل المضارع، يقول سيبويه: "هذا بابٌ من اسم الفاعل الذي جرى مَجرى الفعل المضارع في المفعول في المعنى، فإذا ما أردت فيه من المعنى ما أردت في يفعل كان نكرةً منوّناً. وذلك قولك: هذا ضاربٌ زيداً غداً. فمعناه وعمله مثل هذا يَضْربُ زيداً غداً. فإذا حدّثت عن فعلٍ في حين وقوعه غير منقطع كان كذلك. وتقول: هذا ضاربٌ عبدَ الله السّاعةَ، فمعناه وعمله مثلُ هذا يضربُ زيداً السّاعة. وكان زيدٌ ضارباً أباكَ، فإنّما تُحدّث أيضًا عن اتصال فعلٍ في حال وقوعه. وكان موافقاً زيداً، فمعناه وعمله

(29) الكتاب 3 / 299.

كقولك: كان يضربُ أباك. ويوافق زيداً. فهذا جرى مجرى الفعل المضارع في العمل والمعنى منوّناً"[30].

ومنه حملُ منصوب (كم) الاستفهامية على منصوب عشرين، لتفي ضمنهما معنى العدد، يقول سيبويه: "أمّا كم في الاستفهام إذا أُعْمِلَت فيما بعدها فهي بمنزلة اسم يتصرف في الكلام منوّن، قد عَمِلَ فيما بعده، لأنّه ليس من صفته، ولا محمولاً على ما حُمِل عليه. وذلك الاسم (عشرون) وما أشبهها نحو ثلاثين وأربعين .... واعلم أنّ كم تعمل في كلِّ شيءٍ حَسُنَ للعشرين أنْ تعملَ فيه، فإذا قَبُحَ للعشرين أنْ تعمل في شيء قَبُحَ ذلك في كم؛ لأنّ العشرين عددٌ منوّن وكذلك كم هو منوّن عندهم، كما أنّ خمسةَ عشر عندهم بمنزلةِ ما قد لفظوا بتنوينِه، لولا ذلك لم يقولوا خمسةَ عشرَ درهماً، ولكنّ التنوين ذهب منه كما ذهب مما لا ينَصَرف، وموضعُه موضعُ اسمٍ منوّنٍ. وكذلك كم موضعها موضعُ اسمٍ منوّنٍ، وذهبتْ منها الحركة كما ذهبتْ من إذْ؛ لأنّهما غير متمكّنين في الكلام"[31].

ومنه حمل (أيّ) في إعرابها على (الّذي) مضافاً، وعلى (مَنْ) مضافاً وغير مضاف، يقول سيبويه: "وذلك قولك: اضرب أيَّهم هو أفضل، واضرب أيَّهم كان أفضل، واضرب أيّهم أبوه زيدٌ. جرى ذا على القياس لأنَّ (الّذي) يَحسن هاهنا"[32]. ويقول في موقعٍ آخر: "اعلم أنَّ أيّاً مضافاً وغير مضافٍ بمنزلة مَنْ. ألا ترى انّك تقول: أيٌّ أفضلُ، وأيُّ القومِ أفضلُ. فصار المضافُ وغيرُ المضاف يجريان مَجرى مَنْ، كما أنَّ زيداً وزيدَ مناةَ يجريان مَجرى عمرو، فحال المضاف

(30) الكتاب، 1 / 164.
(31) نفسه، 2 / 157.
(32) نفسه، 2 / 403.

(ISSN : 2536 - 9555)

في الإعراب والحُسن والقُبح كحال المفرد. قال الله عز وجل: ﴿... **أيًّا ما تدعو فلَهُ الأسماءُ الحسنى ...﴾ (الإسراء ,110)**، فحَسُنَ كَحُسْنِه مضافاً"[33].

ثالثًا: الحمل على النَّظير لفظًا ومعنًى

ومن حمل النَّظير على نظيره لفظاً ومعنًى، حملُ عمل (عسى) في نصبِها الضمير، إذا لحق بها، نحو عساك وعساني، على عمل (لعلَّ) في الضّمير نفسه، واعتمدمع الّذي سوّغ القياس اتّحادهما في معنى الترجّي أولاً، وعدم تصرُّفِهما ثانياً. يقول سيبويه: "وأمّا قولهم: عساكَ فالكاف منصوبة– قال الرّاجز وهو رؤبة:

يا أبتا عَلّك أو عساكا[34]

والدّليل على أنّها منصوبة أنك إذا عنيت نفسك كانت علامتك نِي. قال عِمران بن حِطّانَ:

ولي نفسٌ أقول لها إذا ما تُنازِعُني لعلّي أو عَسانِي[35]

فلو كانت الكاف مجرورة لقال عَسايَ، ولكنّهم جعلوها بمنزلة لعلّ في هذا الموضع"[36]. ويوضّح ابن عقيل هذا القياس بقوله: "إذا قلت عساني أنْ أفعل، فمذهب سيبويه أنّ الياء في موضعِ نصبٍ بعسى اسماً لها. وأنْ والفعل في موضع رفعِ خبراً لها، فحمل(عسى) على (لعل)"[37]. وجاءَ في الخزانة: "أنَّ (عسى) لمّا كانت في المعنى بمنزلة (لعلّ)، ولعلّ وعسى طمعٌ وإشفاق فتقاربا– أجرى (عسى)

(33) الكتاب، 2 / 398.
(34) صدره: تقول بنتي قد أنى أناكا. ينظر: مجموع أشعار العرب، 181.
(35) الخزانة، 330/5.
(36) الكتاب، 2 / 374 – 375.
(37) المساعد على تسهيل الفوائد، 1 / 301.

مَجرى (لعلّ) إذ كانت غير متصرّفة كما أنّ لعلّ كذلك، فوافقتها في العمل حيث أشبهتها في المعنى والامتناع من التصرّف"[38].

ومنه حمل (أفعل التفضيل) في شروط صياغته على (أفعل التعجب)، يقول سيبويه في باب (ما لا يجوز فيه (ما أفعله): "وذلك ما كان (أفعل) وكان لوناً أو خلِقةً. ألا ترى أنّك لا تقول: ما أحمرهُ ولا ما أبيضهُ. ولا تقول في الأعرج: ما أعرجه، ولا في الأعشى: ما أعشاه. إنّما تقول: ما أشدّ حُمرته، وما أشدّ عشاه. وما لم يكن فيه ما أفعَلَه لم يكنْ فيه أفْعِل به رجلاً، ولا هو أفعلُ منه، لأنّك تريد أنْ ترفعه من غايةٍ من دونه، كما أنّك إذا قلت ما أفعَلَه فأنت تريدُ أنْ ترفعَه عن الغاية الدّنيا. والمعنى في أفْعِل به وما أفعَلَه واحدٌ، وكذلك أفعلُ منه"[39].

رابعاً: الحمل على النَّظير بأمورٍ أخر

ولا يقتصر حمل النَّظير على نظيره لفظاً أو معنًى أو فيهما معاً عند سيبويه، فقد يكون الحملُ بجامعٍ ما غير ما ذكر، ومِنْ ذلك حملُ الإضمار الواجب في (ليس ولا يكون) في الاستثناء على حذفِه في (لات)، يقول سيبويه: "ونظير لات في أنّه لا يكون إلا مُضمراً فيه: ليس ولا يكون في الاستثناء، إذا قلت أتوني ليس زيداً، ولا يكون بشراً"[40].

ومنه حمل إهمال عمل (ما) النّافية عند بني تميم على (أمّا وهلْ) في أنّهما لا يعملان فيما بعدهما، يقول سيبويه: "وأمّا بنو تميم فيُجرونها مُجرى أمّا وهلْ،

(38) الخزانة، 2 / 441.
(39) الكتاب، 4 / 97.
(40) المصدر نفسه، 1 / 57.

(ISSN : 2536 - 9555)

أي لا يُعملونَها في شيءٍ. وهو القياس لأنّه ليس بفعلٍ وليس ما كـ (ليس)، ولا يكون فيه إضمار"[41].

مظاهر من تطوّر النَّظير عند سيبويه

توضّح لنا الأمثلة السّابقة اعتماد سيبويه فيها على وجود النَّظير لإجراء القياس، وإصدار الأحكام. وهذا ما كان يجعله يتّبع بعض أقيستِه بعباراتٍ متشابهةٍ، فيها شبهُ وصفٍ للقياس المستعمل، وتسويغ له في الوقت نفسه، من نّحو قوله: "وهم ممّا يُشبّهون الشّيء بالشّيء وإنْ لمْ يكنْ مثلَه في جميع الأشياء"[42] وورد هذا القول في ضمن حديثِ سيبويه في بابِ تكسير ما كان من الصّفات عدد حروفِه أربعة فأكثر. فممّا هو على وزن (فعلان) يُجمع على (فِعال)، نحو عجلان عِجال، وقد يُكسّر على فعالى، نحو سكران سُكارى. ثم يُبيّن سيبويه أنّ من الأسماء ما يُجمع على ذلك، فيقول: "وما يُشبّه من الأسماء بهذا كما تُشبّه الصفة بالاسم: سِرحان وضبعان، وقالوا: سِراح وضِباع لأنّ آخره كآخره، ولأنّه بزنته، فشُبّه به. وهم ممّا يُشبّهون الشّيء بالشّيء وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[43].

ومن عبارات سيبويه كذلك قوله: "وقد يُشبِّهون الشّيء بالشّيء وليس مثله في جميع أحواله"[44]. وردت في ضمن حديث سيبويه في عمل اسم الفاعل المعرّف بالألف واللاّم، وإجازة عدم عمله تشبيها له بالصّفة المُشبّهة، يقول: "وقد قال قومٌ

(41) نفسه، 1 / 57.
(42) نفسه، 3 / 646.
(43) الكتاب، 3 / 646.
(44) نفسه، 1 / 182.

من العرب تُرضى عربيّتهم: هذا الضاربُ الرجلِ، شبّهوه بالحسنِ الوجهِ، وإنْ كانَ ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلاّ أنّه اسم. وقد يُشبّهون الشّيء بالشّيء وليس مثله في جميع أحواله"[45].

ونلحظ هنا خلط سيبويه بين النَّظير والشّبيه والمثيل، فعبارته تدل على أنّه أراد النَّظير، بدليل قوله: (وإن كان ليس مثله في المعنى ولا في أحواله إلا أنّه اسم)، فالتماثل في هذه الجزئية (إلا أنّه اسم) هو الذي سوّغ الحمل، والحمل إن اتّصف بهذا التماثل الجزئي فهو من باب (الحمل على النَّظير). لكن سيبويه يتابع وصفه بقوله: (وقد يشبّهون الشّيء بالشّيء) ويكمل بقوله: (وليس مثله في جميع أحواله)، فهو يساوي بين الشّبيه والمثيل، ويجعل النَّظير رديفاً لهما، وهو ليس كذلك.

وممّا يُذكر أنّ الخليل بن أحمد قد سبق سيبويه إلى مثل هذه التعابير، الّتي تكاد تتطابق لفظاً ومعنًى عندهما، حتى يُخيّل للمرء أنّ عبارة الخليل السابقة: "وقد يُشبّه الشّيء بالشّيء وإنْ كانَ ليس مثله في جميع الأشياء" هي لسيبويه، ولا سيّما في ضوء اختلاط أقوال سيبويه بأقوال الخليل أحياناً، وصعوبةِ تحديد متى ينتهي قول الخليل الذي يورده سيبويه، في بعض المواقع. إلاّ أنّ نسبة العبارة إلى الخليل يؤكّده ورودها مكمِّلة لقياسٍ أجراه الخليل بين نظيرين تماثلا في جزئية، واختلفا في أُخر، هذا من جهة، ومن جهةٍ أُخرى، فإنّ سيبويه يَنسِبُ مثلَ هذا التشبيه الّذي ورد في عباراته إلى غيره، نحو: "وهم ممّا يُشبهّون ... " و"قد يُشبّهون ... " و"وما يُشبّه بالشّيء في كلامهم ... "[46] في حين خلت عبارة الخليل من مثل هذه

(45) نفسه، 1 / 181 – 182.
(46) الكتاب، 1 / 397.

(ISSN : 2536 - 9555)

النسبة. ممّا يُدلّل على أنّ سيبويه مسبوق إلى مثل هذا التّشبيه أوّلاً، وأنّ العبارة المذكورة هي للخليل وليس لسيبويه ثانياً.

إنّ مثلَ هذه التعبيرات تُعدُّ مظهراً نظرياً تطويرياً، سايَر استعمال سيبويه النَّظير عمليّاً نوعاً من أنواع القياس، شأنُها في ذلك شأنُ مظاهرَ أُخر تؤكّد هذا التطوّر، وتوضّح مسالكه. وقد يكون من أهمّها تثبيت سيبويه للنّظير قسماً من أقسام القياس، وظهر ذلك بصريح اللّفظ، فقد قال تحت باب (ما كان على حرفين وليست فيه علامة التأنيث): "فبنات الحرفين تُكسّر على قياسِ نظائرها الّتي لم تحذفْ"[47]. وقال تحت الباب نفسه "وقالوا: بُرَة وبُرَات وبُرُون وبُرًى، ولُغةٌ ولُغًى، فكسّروها على الأصل كما كسّروا نظائرها الّتي لم تحذفْ، نحو: كُلية وكُلًى"[48].

ومن مظاهر التطوّر كذلك، ورود لفظةِ النَّظير مفردةً ذات دلالةٍ خاصةٍ في بعض أبواب الكتاب، من ذلك (هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو الّتي الياء والواو منهنّ في موضع اللاّمات)[49]. وبيّن تحت هذا الباب أنّ مصادرَ الأفعال الثلاثيّة المنتهية بالياء أو الواو تأتي مصادرها وأسماء الفاعلين منها على أوزان نظائرها من الأفعال الثلاثيّة الصّحيحة اللاّم، نحو: رميته رَمْياً وهو رامٍ، كما تقول: ضَرَبْتُه ضَرْباً وهو ضاربٌ[50]. ومنه (هذا باب نظائر ما ذكرنا من بنات الياء والواو الّتي الياء والواو فيهنّ عينات)[51]، ويَذكر تحت هذا العنوان قياس

(47) المصدر نفسه، 3 / 597.
(48) نفسه، 3 / 599.
(49) نفسه، 4 / 46.
(50) يُنظر: نفسه، 4 / 46.
(51) نفسه، 4 / 49.

مصادر الأفعال الثلاثيّة الجوفاء وأسماء الفاعلين منها، إذ تُحمَل على نظائرِها من الأفعال الثلاثيّة الصّحيحة، يقول سيبويه تحت العنوان نفسه: "تقول بِعتُه بيعاً وكِلتُه كَيْلاً، فأنا أكيله وأبيعه، وكائلٌ وبائعٌ، كما قالوا: ضربه ضرباً وهو ضاربٌ"[52]. ومنه (هذا باب نظائر بعض ما ذكرنا من بنات الواو الّتي الواو فيهنّ فاء)[53]، ومن هذه الأمثلة وغيرها[54]، نلحظ تفعيل سيبويه لفظة النَّظير ليُصارَ إلى توظيفها في جزءٍ من عنوانات أبوابه، وأهميّة العنوان لا تُخفي قيمته في بثَّه إضاءاتِ المضمونِ. وهذا ما تُظهره لفظة النَّظير في سياق العنوانات المعنيّة عامّةً. فقد أنْبَأَتْ عن دلالتها القياسية أوّلاً، ومهّدت إلى إجراء قياس ثانياً، فأينما تردُ يتبعُها قياسٌ في مسألةٍ ما، ودلّت اللّفظةُ نفسُها على نوع هذا القياس، وهو الحملُ على النَّظير.

الاستئناس بالنَّظير سماعاً وقياساً عند سيبويه

وردت بعض العبارات التنظيرية في الكتاب، لا تُظهر تفاصيلها أنّها من بابِ القياس، وإنّما يُفهم منها معنًى آخر أراده سيبويه. فهو يذكر المسألة النّحوية أو الصّرفية أو غيرها، ويُنظِّر لها بمسألةٍ أخرى، وقد ترد المسألتان في ضمن سماعين أو حكمين أو صيغتين أو تركيبين أو غير ذلك، فمن ذلك جعلَ سيبويه قوله تعالى: ﴿... **وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ**﴾ **(المنافقون,1)** نظير جملة (أَشْهَد إنّه لمُنْطَلِق)، فيرى سيبويه أنّ هذه الجملة هي بمنزلة قولِك: (واللهِ إنّه لذاهبٌ)، فلم تعملْ (أشهد) في (إنّه) لوجود اللاّم في خبرِ

(52) نفسه، 4 / 49.
(53) نفسه، 4 / 52.
(54) يُراجع:نفسه، 3 / 587، 4 / 52 وما بعدها.

(ISSN : 2536 - 9555)

(إنّ)، وحقُّ اللاّم أنْ تُلحق في الابتداء، وتكون (أشهد) بمنزلةِ (والله) في أنّ كلاًّ منهما لم يعملْ في (إنّ). لذلك جاءت همزةُ (إنّ) مكسورةً كما جاءت في الآيةِ القرآنيةِ المذكورةِ. يقولُ سيبويه: "تقول: أشهدُ إنَّه لمنطلقٌ، فأشهدُ بمنزلةِ قولهِ: واللهِ إنَّه لذاهبٌ، وإنّ غيرُ عاملةٍ فيها أشهدُ، لأنّ هذه اللاّم لا تُلحَق أبداً إلاّ في الابتداء. ألا ترى أنَّك تقولُ: أشهدُ لعبدُ اللهِ خيرٌ من زيدٍ، فصارت إنّ مُبتدأَةً حين ذُكِرَت اللاّمُ هنا، كما كانَ عبدُ الله مبتدأً حين أُدخِلَت فيهِ اللاّم، فإذا ذكرت اللاْم هاهنا لم تكنْ إلاّ مكسورة كما أنّ عبدَ الله لا يجوزُ هنا إلاّ مبتدأ. ولو جازَ أنْ تقول: أشهد أنّك لذاهبٌ لقلتَ أشهدُ بلذاك. فهذه اللاّم لا تكون إلاّ في الابتداء، وتكون أشهدُ بمنزلة والله. ونظير ذلك قول الله عزَّ وجل: ﴿ ... **وَاللَّهُ يَشْهَدُ إِنَّ الْمُنَافِقِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ (المنافقون,1)**"[55].

ومن ذلك جعل سيبويه تركيب (انْتَهِ يا فلان أمراً قاصداً) نظير قوله تعالى: ﴿... **انتَهُوا خيرًا لّكُم...﴾ (النساء,171)** في حذف الفعل، وإبقاء منصوبِه للدّلالةِ عليه، يقول سيبويه: "وذلك قولُك: (هذا ولا زعماتك) أيْ: ولا أتوهم زعماتك ... ومن ذلك قوله تعالى: ﴿ ... **انتَهُواْ خَيْرًا لَّكُمْ...﴾** ، وإنَّما نصبت (خيراً) لأنّك حين قلت (انته) فأنت تريد أنْ تُخرجَه من أمرٍ وتُدخلَه في أمرٍ آخر ... ونظير ذلك في الكلام: انتهِ يا فلان أمراً قاصداً، فإنّما قلت: انتهِ وأتِ أمراً قاصداً"[56].

ومنه جعل سيبويه قول الفرزدق:

مشائيمُ ليسوا مُصلِحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ بِبَيْنٍ غرابُها

نظير: لم آتِك ولا آتيك فتُحدّثَني.

(55) الكتاب، 3 / 146 – 147.
(56) الكتاب، 1 / 280 – 284.

فمذهب البصريين أنَّ الفاءَ في قولك: لم آتِك فتُحدِّثَني عاطفة، والفعلُ انتصبَ بأن مُضْمَرةٍ بعد (الفاء)، فعطفت (الفاء) المصدر المؤوّل من (أن والفعل) على المصدر (المتوهّم) قبلها، فيكون التقدير: لم يكنْ إتيانٌ فحديثٌ[57]. هذا التقدير هو نظير تقدير (باءٍ) زائدةٍ في مُصلحين، وحمل (ناعب) على هذا المعنى، وكان التقديرُ (ليسوا بمصلحين ولا ناعبٍ)، والأمر نفسه يقال في بيت زهير بن أبي سُلمى

بدا لي أنّي لستُ مُدرِكَ ما مضى ولا سابقٍ شيئاً إذا كان جائيا[58]

فالتقديرُ: لست بمدركٍ ولا سابقٍ.

يقول سيبويه: "ونظير جعلهم لم آتِك ولا آتيك وما أَشبهَهُ بمنزلة الاسم في النية، حتى كأنَّهم قالوا: لم يَكُ إتيانٌ، إنشادُ بعض العربِ قولَ الفرزدق:

مشائيم ليسوا مصلحينَ عشيرةً ولا ناعبٍ إلاّ ببَينٍ غرابُها"[59]

وقد تبيّن لي من هذه الأمثلةِ وغيرها[60] أنّ سيبويه حين يسوقُ الآيةَ القرآنيةَ، أو البيتَ الشعريَّ، أو القولَ نظيراً يختلف في أسلوبِه حين يأتي بهذه الأشياءَ شواهدَ، فتراه في مقام النَّظير مِلحاحًا، في محاولة إقناع القارئ بالفكرة التي يعرضها، وتثبيتها في ذهنه، فهو يبدأ المسألة أو المثال المتفي ضمن المسألة الّتي يعالجها، وغالباً ما تكون من المسائل المُشْكَلَةِ، ثم يبدأ بالشّرْحِ والتعليقِ، وعرض الأمثلة وعقد الموازنات بينها وبين ما يشابهها، وما يجوز منها وما لا يجوز. وفي

(57) الإنصاف، 2/ 577 وما بعدها، مسألة : 76.
(58) ديوان زهير، 76.
(59) الكتاب، 3 / 28 – 29.
(60) يُراجع المصدر نفسه، 1 / 73 وما بعدها، و2 / 63 وما بعدها، و3 / 134.

(ISSN : 2536 - 9555)

النّهاية يسوق النَّظير الذي نشعر أنّه قد وصل به الغاية المرجوّة من الإقناع، وتأكيد صحّة ما ذهبَ إليه.

ونذكر هنا أنّ النَّظير بأنواعه في هذا الموضوع هو غيرُ الشّاهد، فالنَّظير داعمٌ للشّاهد ومؤنِس له. وقد يتفي ضمن مسألةً تختلف عمّا في الشّاهد. ولكن يُمَثَّل به لتناظرٍ بينهما في الأسلوب أو الفكرة أو غيرهما. لذلك أجد ضرورة التمييز بين الشّاهد والنَّظير عند دارسي النّحو العربيّ، ولا سيّما عند دارسي الشّاهد في النّحو العربيّ وأصولِه.

مثّل النَّظير الاستئناسيّ عند سيبويه وسيلةً اعتمد إليها كثيراً في مسائله المتعدّدة، ولا سيّما الصّرفية منها، ففي ضمن كثيراً من مسائله ألفاظاً كانت نظيرةً لأُخر في أمرٍ ما، وقد لاحظتُ إكثار سيبويه من إيراد النّظائر في جموع التكسير، ما جاء منها على غير قياس الأصل خاصّة. فمن ذلك جمع القِلَّة من الصّحيح ممّا هو على وزن (فَعْل) يُكسّر على (أفْعُل)، ويُكثَّر على (فِعال) و(فُعُول)، وهذا هو الأصل. ولكن قد يأتي القِلّةُ مِن (فَعْل) على (أفعال)، وهنا يُطالب سيبويه بالنّظائر للاستئناس بها في مجيء القِلَّة على هذا الوزن، يقول سيبويه: "واعلم أنَّه قد يجيءُ في فَعْلٍ (أفعالٌ) مكان أفْعُلٍ، قال الشاعر الأعشى:

وُجِدْتَ إذا اصطلَحوا خيرَهم وزَندُك أثقبُ أزنادِها[61]

... والقياس في فَعْلٍ ما ذكرنا، وأمّا ما سوى ذلك فلا يُعلَم إلاّ بالسّمع ثم تُطلب النّظائر، كما أنّك تطلبُ نظائر الأفعال هاهنا فتجعل نظير الأزناد قول الشاعر وهو الأعشى[62]:

(61) ديوان الأعشى، 61.

إذا روّح الرّاعي اللِّقَاحَ مُعَزّباً وأمسَت على آنافِها عبراتُها"[63]

فجاء سيبويه بنظيرٍ لـ (أزنادٍ) وهو (آنافٍ)، فكما جاء جمع (زَنْد) على أزناد والأصل أن يأتي (أَزنُد)، كذلك جاء جمع (أنف) على (آناف) والأصل أنْ يُجمعَ على (أنوفٍ).

وممّا يرتبط بهذه المسألة، فإنّ (فَعْلاً) إنْ كان أجوَف فإنّه يُكسّر على (أفعال) للقِلَّة وعلى (فِعال) للكثرة، ويبيّن سيبويه علّة الجمع على هذه الأوزان، ويسوقُ نظائرَ لها، يقول تحت: (باب نظير ما ذكرنا من بنات الياء والواو الّتي الياءات والواوات فيهنّ عينات): "أمّا ما كان (فَعْلا) من بنات الياء والواو فإنّك إذا كسّرتَه على بناءِ أدنى العدد كسّرته على (أفعال) وذلك: سوْطٌ وأسواطٌ، وثوبٌ وأثوابٌ، وقوسٌ وأقواسٌ. وإنّما منعهم أنْ يبنوه على أفْعُل كراهيّة الضمّة في الواو، فلمّا ثقل بنوه على أفْعالٍ. وله في ذلك أيضاً نظائر من غير المعتلّ، نحو أفراخ وأفراد ... وإذا أرادوا بناءَ الأكثر بنوْه على (فِعَال). وذلك قولك: سِيَاط وثِيَاب وقِيَاس. تركوا فُعُولاً كراهيةَ الضمّة في الواو والضمّة الّتي قبلَ الواوِ. فحملوها على (فِعال) .... وقد يُبنى على (فِعلان) لأكثر العدد، وذلك: قَوْزٌ وقيزانٌ، وثوْر وثيرانٌ، ونظيره من غير هذا الباب وجْد و وجدانٌ"[64].

إنّ هذه الأمثلة وغيرها[65] مما جاء في الكتاب تُبيّن أنّ النَّظير الاستئناسي يُعدّ الرّديف الّذي يذكره سيبويه للمسألة النّحوية أو الصّرفية، ياعتمد إليه للتوكيد، أو التوضيح، أو إثراء رأيه في المسألة، أو غير ذلك. ودلّت كثرة وُروده على

(62) المصدر نفسه، 33.
(63) الكتاب، 3 / 568.
(64) المصدر نفسه، 3 / 586 – 587.
(65) للإطلاع على المزيد منها يُراجع المصدر نفسه، 3 / 336 وما بعدها.

(ISSN : 2536 - 9555)

عناية سيبويه وعنايته به، واعتداده به عنصراً فاعلاً في مقوماتِ عِلْمي النّحو والصّرف، وكلّ هذا أدّى إلى قول ابن جنّي: "فإنّ سيبويه كثيراً ما كان يعتمد على إيراد النّظائر ليُؤْنَس بها"(66).

التعليل بالنَّظير عند سيبويه

أكثر سيبويه من التّنظير في كتابهِ، ورافق ذلك تنوّعٌ في وظائفِ النَّظير عندَه، وفضلاً عّما ذكرنا، يُبرز استقراء بعض المواقف التنظيريّة وظيفة أُخرى للنّظير، وهي استعماله عِلَّةً نّحويّةً وصرفيّة فترى سيبويه في هذه المواطن يُعَلّل للظّاهرة النّحوية أو الصّرفية بظاهرةٍ أُخرى مشابهة. ومن ذلك تعليلُه كسر تاء جمع المؤنّث السّالم نظير واو وياء جمع المذكّر السّالم، يقول: "لأنّهم جعلوا التّاء الّتي هي حرف الإعراب كالواو والياء، والتنوين بمنزلة النّون لأنّها في التأنيث نظيرة الواو والياء في التّذكير فأَجروها مَجراها"(67).

وفي تعليله لكسِر نون الأفعال الخمسة، وعدم جعلها علامة إعراب، وثباتها في الرّفع، وحذفها في النّصب والجزم، يقول سيبويه: "وجعلوا النّون مكسورة كحالها في الاسم، ولم يجعلوها حرف إعرابٍ إذا كانت متحركة لا تثبت بالجزم، كما حذفوا الحركة في الواحد، ووافق النّصب الجزم في الحذف كما وافق النّصب الجرّ في الأسماء؛ لأنَّ الجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، والأسماء ليس لها في الجزم نصيب كما أنَّه ليس للفعل في الجرِّ نصيب"(68).

وردّد سيبويه هذا التّنظير في غير مسألة، يقول في تفرّد الأفعال بالجزم والأسماء بالجرّ: "واعلم أنَّ حروف الجزم لا تجزم إلاّ الأفعال، ولا يكون الجزم إلاّ

(66) المنصف، 1 / 11.
(67) الكتاب، 1 / 18.
(68) المصدر نفسه، 1 / 19.

فـي هـذه الأفعـال المضـارعة للأسـماء، كمـا أنَّ الجـرّ لا يكـون إلاّ فـي الأسـماء. والجزم في الأفعال نظير الجرّ في الأسماء، فليس للاسم في الجزم نصيب وليس للفعل في الجرّ نصيب"[69].

وكمـا وظَّـف سـيبويه النَّظيـر عِلَّـةً نحويّـةً، فإنّـه وظّـف عدمـه كـذلك عِلَّـةً فـي بعض المسائل، يقول سيبويه في (بـاب مـا ينصـرف مـن الأفعـال إذا سمّيت بـه رجـلاً): "وإنْ سمّيت رجـلاً بـ (بَقَّمَ) أو شلَّم (وهو بيت المقدس) لـم تصـرفْه البتّـة؛ لأنَّه ليس في العربيَّة اسمٌ على هذا البناء، ولأنَّه أشبه فَعّلاً، فهو لا ينصرف إذا صار اسماً؛ لأنَّه ليس له نظيرٌ في الأسماء"[70]. فعدم النَّظير عِلَّةً أوجبت حكم عدم الصّرف نحو: بَقَّمَ، كما أوجبت عِلَّة النَّظير حكم كسر تاء جمع المؤنث السّالم في حالتي النّصب والجرّ المذكور سابقاً.

* الاستدلال بالنَّظير عند سيبويه

وفـي بعـض المواقـف التنظيريـة لسـيبويه، يتسـرب معنـى التعليـل، لكـن تـأمّلاً أطول أو أرسخ في مضمونها يُفضـي بنـا إلـى أنّ سيبويه أراد الاستدلال بـالنَّظير وليس التّعليل، كما حصل في بعض المسائل المُشْكَلَة الّتي اعتمد فيها إلـى النَّظير دليـلاً، مستعملاً الأسلوب التعليمـيّ فـي المفاضـلة، ومطالبـة القارئ الّاعتمـاد إلـى النَّظير فَيْصلاً عند التباس الأمور، يقول في إحدى هذه المسائل: "وإذا كان الاسم على بناءِ (فَعَال) نحو حَذَامِ ورَقَاشِ لا تدري ما أصله أمعدولٌ أم غير معدولٍ، أم مؤنّثٌ أم مذكّرٌ، فالقياس فيه أنْ تصرفَه؛ لأنّ الأكثر من هذا البناء مصروفٌ غيرُ معدولٍ، مثل: الذّهاب، والصّلاح، والفساد، والرّباب"[71].

---

(69) الكتاب، 3 / 9.
(70) نفسه، 3 / 208 – 209.
(71) الكتاب، 3 / 280.

(ISSN : 2536 - 9555)

ويقول في ثانية: "وإنْ جاءَ اسمٌ نحو النّابِ لا تدري أَمِنَ الياء هو أمْ مِن الواو فاحمله على الواو حتى يتبيّن لك أنّها من الياء، لأنّها مبدلة من الواو أكثر، فاحمله على الأكثر حتى يتبيّن لك"[72].

فسيبويه اعتمد إلى النَّظير دليلاً لتقوية احتمالٍ على آخر، فطالب بصرف نحو (حَذَامِ) لكثرة النّظائر، وحمل نحو (النّاب) على الواو للسبب نفسه.

ونجد سيبويه يستعمل النَّظير دليلاً صريحاً في مواضع أُخرَ، ففي مسألة المقصور والممدود، يستدلّ سيبويه على كلٍّ منهما بنظيره من الصّحيح، وعبّر سيبويه بصريح اللّفظ عن هذا الدّليل في أثناء حديثه عن الأشياء الّتي يُعْلَم بها المقصور والممدود، فبعد تعريفه للمنقوص: "فالمنقوص كلّ حرفٍ من بنات الياء والواو وقعت ياؤه أو واوه بعد حرفٍ مفتوح، وإنّما نقصانه أنْ تُبدّل الألف مكان الياء والواو، ولا يدخلها نَصْبٌ ولا رفعٌ ولا جرٌّ"[73]. يتابع حديثه بالقول: "وأشياءُ يُعْلَم أنَّها منقوصة لأنَّ نظائرها من غير المُعتلّ إنّما تقع أواخرهنّ بعد حرفٍ مفتوحٍ، وذلك نحو: مُعْطىً ومُشترًى وأشباه ذلك، لأنّ مُعْطًى مُفْعَل، وهو مثل مُخْرَج، فالياء بمنزلة الجيم والرّاء بمنزلة الطّاء، فنظائرها ذا تدلّك على أنّه منقوص. وكذلك مُشْتَرى، إنّما هو مُفْتَعل، وهو مثل مُعْتَرك، فالرّاء بمنزلة الرّاء، والياء بمنزلة الكاف"[74].

ويكون بهذا قد أضاف دليلاً جديداً إلى أدلّة النّحو، وإنْ هو لم يَرْقَ إلى رتبةِ الأدلّة الأُخر؛ بسبب محدوديّة المسائل الّتي اختصَّ بها، وربّما يُفسّر هذا عدم إدراج علماء الأصول له في ضمن أقسام تلك الأدلّة.

(72) نفسه، 3 / 462.
(73) نفسه، 3 / 536.
(74) نفسه، 3 / 536.

وعليه، فإنَّ سيبويه قد سار بالنَّظير خطوات واسعة في مجالي الاستعمال والوصف، فَزَخِرَت مواطن وروده في الكتاب، ومعها تنوّعت مدلولاته، فكان قياساً ومؤنساً وعِلَّةً ودليلاً. ويكون النَّظير بذلك قد أسهم في إثراء الكتاب، الّذي كان مُعتَمد النّحويّين والصّرفيّين اللاحقين في مسائلهم وتصانيفهم، فهل تنبّه هؤلاء إلى موقع النَّظير وأهميّته في الكتاب؟.

المصادر والمراجع

1.الإغراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة: أبو البركات الأنباري، تحقيق سعيد الأفغاني د.ط، مطبعة الاعتمادية السورية، 1377هـ/ 1957م.
2.الاقتراح في علم أصول النّحو: السيوطي، تحقيق محمد حسن الشافعي، دار الكتب العلمية، بيروت، 1418هـ/ 1998م.
3.الإنصاف في مسائل الخلاف بين النّحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، ومعه كتاب الانتصاف من الانصاف، تأليف محمد محيي الدين عبد الحميد، د.ط، دار الفكر، د.ت.
4.إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عز وجل: أبو بكر محمد بن قاسم الأنباري (ت328هـ)، تحقيق محيي الدين عبد الرحمن رمضان، د.ط، مجمع اللغة العربية- دمشق، 1390هـ/ 1971م.
5.تاج العروس: السيد محمد مرتضى الزبيدي (ت 1205هـ)، تحقيق الدكتور حسين نصار، د.ط، مطبعة حكومة الكويت، 1394هـ/1974م.
6.الحاوي للفتاوى: السيوطي، عنى بنشره جماعه من طلاب العلم سنة 1352هـ، د.ط، دار الكتب العلمية- بيروت، 1982م.
7.خزانة الأدب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت 1093هـ)، قدم له ووضع هوامشه الدكتور محمد نبيل طريفي، إشراف الدكتور إميل يعقوب، دار الكتب العلمية- بيروت، 1418هـ/ 1998م.
8.ديوان الأعشى: د.ط، دار صادر- بيروت، د.ت.

(ISSN : 2536 - 9555)

9.ديوان حاتم الطائي: تقديم وشرح زهير عبد الله، دار الفكر اللبناني– بيروت، 1995م.
10. ديوان الرّاعي النميري: شرح واضح الصمد، دار الجيل– بيروت، 1416هـ/1995م.
11. ديوان زهير بن أبي سلمى: اعتنى به وشرحه حمدو طماس، دار المعرفة– بيروت، 1424هـ/2003م.
12. الشّاهد وأصول النّحو في كتاب سيبويه: الدكتورة خديجة الحديثي، د.ط، جامعة الكويت– الكويت، 1394هـ/ 1974م.
13. شعر النمر بن تولب: صنعه الدكتور نوري حمودي القيسي (ت1994م)، د.ط، مطبعة المعارف– بغداد، 1969م.
14. الفروق: أبو العباس أحمد بن إدريس الصنهاجي (ت 684هـ)، ضبط وتصحيح خليل المنصور، دار الكتب العلمية– بيروت، 1998م.
15. الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان سيبويه (ت 180هـ)، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون– دار الجيل– بيروت، د. ت.
16. الكليات: أيوب بن موسى الكفوي (ت 1094هـ)، تحقيق عدنان درويش المصري، د. ط، وزارة الثقافة– دمشق، 1976م.
17. لسان العرب: ابن منظور (ت 791هـ)، طبعة جديدة اعتنى بتصحيحها أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي، ط3، دار إحياء التراث العربي ومؤسسة التاريخ العربي– بيروت، 1419هـ/ 1999م.
18. مجموع أشعار العرب وهو مشتمل على ديوان رؤبة بن العجاج: اعتنى بتصحيحه وليم بن الورد البروسي، مراجعة لجنة إحياء التراث العربي في دار الآفاق الجديدة، ط2، دار الآفاق الجديدة– بيروت، 1400هـ/ 1980م.
19. المساعد علي تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق محمد كامل بركات، د.ط، مركز إحياء التراث– مكة المكرمة، 2001م.
20. المصنف: أبو بكر عبد الله بن أبي شيبه، تحقيق كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد– الرياض، 1409هـ.